مشكلات منهجية البحث العلمي في الدراسات العليا وأثرها على النهضة المعرفية(التاريخ إنموذجا)

عرض وحلول

اعداد

الاستاذ الدكتور

عبد الرحمن ابراهيم حمد الغنطوسي

الاستاذ المساعد الدكتور

برزان ميسر الحـــــامد

الدكتور احمد محمد علي المشهداني

مقدمة:

حمداً لله على النعمة الظاهرة والباطنة كما يليق بجلاله، وصلاةً وسلاماً على رسوله خير النبيين وأشرف المرسلين ، ومن تمسك بسنته ، وعض عليها بالنواجذ ، واهتدى بهديه من أصحابه وأهل بيته وأتباعه إلى يوم الدين . وبعد: فإن صياغة البحوث العلمية في مختلف المعارف والعلوم مهمة كبيرة، وعليه يجب على من يتصدوا لوضعها أن يضعوا في حسبانهم أنهم يصوغون شخصية أمتهم ويصنعون كيانها، ويضعون الأسس لبقائها وكرامتها وعزتها، ولن يتمكنوا من النجاح في مهمتهم إلا إذا جعلوا عقيدة الأمة منار طريقهم في تقرير أهداف ومحتوى المنهاج، سواء في المواد العملية أم النظرية. وتكمن مشكلة البحث في أن البحث العلمي بالجامعات العراقية يعاني من مصاعب وتحديات عند الطلبة في إعداد البحوث الجامعية في بحث التخرج والرسائل والأطاريح، مما يوحي إلى ضعف إمكانية عمل الطالب ويفقد القيمة العلمية لمحتوى البحث بشكل عام وتوجه له انتقادات من الأساتذة المشرفين والمناقشين حيث تصدر اتهامات ومشاكل تواجه طالب البحث منها عدم احترام المنهجية ومعرفة منهجية أصول البحث التاريخي، أو الاعتماد على دراسات قديمة أو النقل الحرفي، علماً إن الأخطاء المنهجية تشكل خللاً كبيراً في الدراسة الأكاديمية تلحق الضرر بالبحث وتفقد قيمته العلمية، والطالب يقدم التبريرات العديدة والأعذار غير المنطقية والمبررات التي توحي بأنه لا يفهم المنهجية العلمية في المقدمة والمحتويات وتحليل المصادر والمراجع والنصوص والهوامش والخاتمة والاستنتاجات والملاحق والأشكال وقائمة المصادر والمراجع والملخص بالانكليزية . فكثيراً من الرسائل والأطاريح اليوم لا تقدم شيئاً نافعاً، وأغلبها ذات عناوين مستهلكة لكثرة أعداد المتقدمين لنيل الماجستير والدكتوراه، علما إن الجيل من الأوائل يعدون عباقرة البحث لحرصهم واهتمامهم وصبرهم وأمانتهم وخبرتهم ومتابعتهم والسعي للمعرفة العلمية وتجوالهم وترحلهم في مكتبات البلد والعالم للحصول على وثائق نادرة في ظروف اقتصادية صعبة وسفر وكلف، أما اليوم فالطالب ينقل

مباشرة من الشبكة المعلوماتية والطباعة الميسرة، وتحسن الوضع المالي، لكل للأسف بعض البحوث هزيلة لا ترتقي لمستوى الطموح العلمي للعراق.

ومن خلال ملاحظاتنا التي سجلناها على الكثير من البحوث والرسائل والأطاريح التي قرأناها أو أشرفنا عليها أو ناقشناها جاء بحثنا هذا الموسوم: "مشكلات منهجية البحث العلمي في الدراسات العليا وأثرها على النهضة المعرفية (التاريخ إنموذجاً)..عرض وحلول " ليدرس هذه الظاهرة ويقف على أسبابها ويضع الحلول المناسبة لها، وجاء البحث ضمن أعمال المحور السادس في مؤتمركم العلمي الثاني، أما خطة البحث فكانت على مقدمة ومبحثين: المبحث الأول، تناول منهجية البحث العلمي وآلية تطويرها، أما المبحث الثاني فتناول التحديات والصعوبات التي تواجه البحوث الجامعية وآلية التغلب عليها، ثم الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع. والله الموفق والمعين .

المبحث الأول: منهجية البحث العلمي وآلية تطويرها

فمن مقتضيات البحث تحديد مفهوم الألفاظ والمصطلحات الواردة في العنوان وبيان ما تعارف العلماء على مدلولاتها،ولذلك سنعرج على التعريف اللغوي والاصطلاحي لبعض المصطلحات.

أولا: مناهج البحث: هي عبارة مكونة من مفردتين: (مناهج ، بحث)، فأما **المناهج في اللغة:** جمع مفردة منهج وهو الطريقة والمسلك ..و(نهج): " قَالَ اللَّيْث: طريقٌ نَهْج وطُرُقٌ نَهْجة، وَقد نَهَج الأمرُ وأَنهَج، لُغَتَانِ: إِذا وضح، ومِنهَج الطَّرِيق: وَضَحه، والمِنهاج: الطّرِيق الْوَاضِح.وَقَالَ ابْن بُزُرج: اسْتَنْهج الطريقُ: صَار نهْجاً، وَيُقَال: نهجتُ لكَ الطريقَ وأَنهجْتُه، فَهُوَ مَنْهُوج ومُنهَج، وَهُوَ نَهْج، ومُنهَج.قَالَ: وَقَالُوا: أَنْهجْتُ الثوبَ فَهُوَ مُنهَج: أَي أخلقْتُه.وَقَالَ أَبُو عبيد: المُنهِج: الثّوب الَّذِي أَسرَع فِيهِ البِلَى، يُقَال: قد أَنهَج..وَقَالَ غَيره:

أنهَجَ يُنهج إنْهاجاً ونَهَج يَنْهَج نَهْجاً" [١].وجاء في لسان العرب: " نهج: طريقٌ نَهْجٌ: بَيِّنٌ واضِحٌ، وَهُوَ النَّهْجُ؛قَالَ أَبو كَبِيرٍ:" فأَجَزْتُه بأَفَلَّ تَحْسَبُ أَثْرَهُ ... نَهْجاً، أَبانَ بِذِي فَرِيغٍ مَخْرَفِ " والجمعُ نَهجاتٌ ونُهُجٌ ونُهوجٌ؛ قَالَ أَبو ذؤَيب: "بِهِ رُجُماتٌ بينهنَّ مَخارِمٌ ... نُهوجٌ، كلَبَّاتِ الهَجائِنِ، فِيحُ" وطُرُقٌ نَهْجَةٌ، وسبيلٌ مَنْهَجٌ: كَنَهْجٍ. ومَنْهَجُ الطريقِ: وضَحُه. والمِنهاجُ: كالمَنْهَجِ. وَفِي التَّنْزِيلِ: لِكُلٍّ جَعَلْنا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهاجاً. وأَنهَجَ الطريقُ: وضَحَ واسْتَبانَ وَصَارَ نَهْجاً واضِحاً بَيِّناً؛ قَالَ يزيدُ بنُ الخَذَّاقِ الْعَبْدِيُّ:

"وَلَقَدْ أَضاءَ لَكَ الطريقُ، وأَنْهَجَتْ ... سُبُلُ المَكارِمِ، والهُدَى تُعْدِي"، أَي تُعِينُ وتُقَوِّي. والمِنهاجُ: الطريقُ الواضِحُ. واسْتَنْهَجَ الطريقُ: صَارَ نَهْجاً. وَفِي حَدِيثِ الْعَبَّاسِ: " لَمْ يَمُتْ رسولُ الله، صلى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَتَّى تَرَكَكُم عَلَى طريقٍ ناهِجةٍ" [٢] .أَي واضحةٍ بَيِّنَةٍ. ونَهَجْتُ الطريقَ: أَبَنْتُه وأَوضَحتُه؛ يُقَالُ: اعْمَلْ عَلَى مَا نَهَجْتُه لَكَ. ونَهَجتُ الطريقَ: سَلَكتُه. وفلانٌ يَستَنهِجُ سبيلَ فلانٍ أَي يَسلُكُ مَسلَكَه. والنَّهْجُ: الطريقُ المستقيمُ"[٣]، ويُقال منهجي في الشرح أو طريقتي قال تعالى: (لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا) [٤]، فهي الطرق والمسالك التي ينبغي للباحث سلوكها. أما **البحث في اللغة:** الطلب ويطلق على التتبع والأستنباط والتنقيب قال تعالى: (فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابَاً يَبْحَثُ فِي الأَرض)، جاء في كتاب العين: " بحث: البَحْثُ: طَلَبُك شيئاً في التُّراب، وسؤالُكَ مُسْتَخبراً، تقول: أستَبْحِثُ عنه وأبحَثُ ، وهو يَبْحَثُ بَحْثاً. والبَحوثُ من الإبِل التي إذا سارت بَحَثَت التُراب بأَيديها

١- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) دار إحياء التراث العربي – بيروت،الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م،(٤١/٦).

٢- ابوسليمان حمد الخطابي،غريب الحديث، تح: عبد الكريم الغرباوي، دمشق- دار الفكر، ١٩٨٢، ٢٤١/٢.

٣- لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (المتوفى: ٧١١هـ) دار صادر – بيروت،الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ،(٣٨٣/٢).

٤- المائدة / الاية ٤٨ .

أُخُراً تَرمي به إلى خَلْفها."[١] ويمكن لنا تعريف **مناهج البحث اصطلاحا:** (بأنها الطرق والمسالك التي تساعد الباحث في حال سلوكها على الوصول لحل قضية ما أو الحصول على إجابات محددة لأسئلة قائمة للوصول إلى أهداف محددة مسبقاً).

ثانيا: أقسام البحث بإعتبارات مختلفة:

أ- بإعتبار مصادر المعلومات وقُسّمت إلى قسمين:

١- **البحوث المكتبية:** وهي البحوث التي تعتمد في إجراءها على المصادر الجاهزة في المكتبات مثل: الكتب والمجلات والتقارير والوثائق وغالباً ما تكون هذه البحوث في المقررات الدينية والأدبية والفلسفية . ٢-**البحوث الميدانية:** وهي البحوث التي تتم من خلال المسح الميداني لجمع المعلومات من أشخاص في المجتمع لهم علاقة بموضوع البحث أو بالقضية المراد بحثها للحصول على المعلومات منهم إما عن طريق توزيع إستبانات أو إجراء مقابلات شخصية

ب - أقسامها بإعتبار المرحلة الجامعية وقُسمت إلى عدد من الأقسام هي :

١- بحث المقررات والمواد: ويكون في جزئيات محددة أو مسائل منتقاه يحددها إستاذ المقرر كتفسير آية أو شرح حديث أو نحو ذلك.

٢- البحث الفصلي: وغالباً ما تحدده بعض الكليات بثلاثة بحوث خلال المراحل الجامعية الثمانية ويكون ١٠٠ درجة وله مشرف ومن واجبات هذا المشرف أن يوجه الباحث أو الباحثة إلى أليّات البحث من وضع الخطة وكيفية التعرف على المصادر والمراجع وكيف يتعامل معها .. ويتميز هذا النوع بإنه مركز ومحدود الصفحات.

---

(١)- كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى: ١٧٠هـ) دار ومكتبة الهلال،(٢٠٧/٣).

٣- بحث الماجستير: ويكون بعد حصول الطالب على درجة البكالوريوس " الشهادة الجامعية " في تخصص متوافق مع تخصص المرحلة الجامعية فطالب الشريعة يُحضّر الماجستير في بحوث الشريعة إلا ماندر وفق آلية أكاديمية محددة.

٤- بحث الدكتوراة: وهي أعلى درجات المراحل العليا ويلزم فيها مالايلزم في غيرها بإن يكون موضوع البحث جديداً ومعلوماته حديثة ومصادره دقيقة ويطلق على بحث الماجستير أو الدكتوراه رسالة أو أطروحه فيُقال رسالة ماجستير أو اطروحة دكتوراه.

٥- البحث التكميلي: وهذا يكون في مرحلة الماجستير ذات الدراسة المعتمدة على المقررات حيث يدرس الطالب لمدة سنتين ثم يُقرعليه بحث يسمى بحث تكميلي يشبه إلى حد ما البحث الفصلي مثاله: قسم الثقافة الإسلامية في كلية الشريعة والمعهد العالي للقضاء وكلية العلوم الأجتماعية.

ثالثا: منهج البحث التاريخي

سنسلط الضوء على منهج البحث التاريخي كإنموذج لبحثنا هذا، فمن المعلوم أن المنهج التاريخي يهتم بجمع الحقائق والمعلومات عن حدث معين أو ظاهرة معينة حدثت في زمن مضى وقد يدرس ظاهرة حالية لكن يتقصى جذورها التاريخية ويلاحظ مدى تطورها . ومن ميزات المنهج التاريخي أنه لا يتضمن جمع البيانات من خلال تطبيق ادوات البحث العلمي.[١]. ويستعمل منهج البحث التاريخي في دراسة كثير من الموضوعات والمعارف البشرية ، اذ يعد التاريخ عنصر لا غنى عنه في إنجاز الكثير من العلوم الإنسانية وغير الإنسانية فكثير من الدراسات للظواهر الإجتماعية للملاحظة والدراسة الميدانية الاتية لفهمها ويحتاج الأمر لدراسة تطور تلك الظواهر وتاريخها ليكتمل فهمها. ويعتمد المنهج التاريخي على وصف وتسجيل الوقائع وانشطة الماضي ولكن

-(١) ينظر: (د. حاتم الضامن،٢٠٠٩ ،ص: ١٣٢)

لايقف عند حد الوصف والتسجيل ولكن يتعداه إلى دراسة وتحليل للوثائق والأحداث المختلفة وإيجاد التفسيرات الملائمة والمنطقية لها على أسس علمية دقيقة بغرض الوصول إلى نتائج تمثل حقائق منطقية وتعميمات تساعد في فهم ذلك الماضي والإستناد على ذلك الفهم في بناء حقائق للحاضر وكذلك الوصول إلى القواعد للتنبؤ بالمستقبل . ويعرف المنهج التاريخي عدة تعريفات عامة وخاصة، منها: (التعريف العام) الذي يقرر صاحبه أنه: " الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة، والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل. ومنها التعريف التالي الذي يتميز بنوع من الدقة: " هو وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والمسجلات مع بعضها بطريقة منطقية، والاعتماد على هذه الأدلة في تكوين النتائج التي تؤدي إلى حقائق جديدة، وتقدم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو على الدوافع والصفات الإنسانية" [١] . ومن التعريفات التي تتميز بالدقة أيضاً أنه: " مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ، للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه، وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة دوما للتطور والتكامل، مع مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها، ونهج اكتسابها " [٢] . ويمكننا القول أن المنهج التاريخي هو منهج بحث علمي، يقوم بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية، من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية، وإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية عامة في صورة نظريات وقوانين عامة وثابتة نسبيا.فالمنهج التاريخي له وظائف رئيسية تتمثل في التفسير والتنبؤ وهو أمر مهم للمنهج العلمي.

أنواع مصادر المعلومات التاريخية:

أولاً: **المصادرالأولية:** وهي التي تحتوي على بيانات ومعلومات أصيلة وأقرب ما تكون للواقع وهي غالباً ماتعكس الحقيقة ويندر أن يشوهها التحريف فالشخص الذي يكتب

(١)- ينظر: طباجة،٢٠٠٧ ،ص:٣٤٠.

(٢)- المرجع نفسه، ص ٣٤١.

كشاهد عيان لحادثة أو واقعة معينةغالبا مايكون مصيبا وأقرب للحقيقة من الشخص الذي يرويها عنه أو الذي يقرأها منقولة عن شخص أو أشخاص آخرين. كذلك يمكن القول إن المصادر الأولية هي التي تصل إلينا دون المرور بمراحل تفسير والتغير والحذف والإضافة . ومن أمثلتها نتائج البحوث العلمية والتجارب وبراءة الإختراع والمخطوطات والتقارير الثانوية والإحصاءات الصادرة عن المؤسسات الرسمية والوثائق التاريخية والمذكرات...إلخ.

ثانياً: المصادر الثانوية: فهي مثل الكتب المؤلفة ومقالات الدوري وغيرها من المصادر المنقولة عن المصادر الأخرى الأولية منها وغير الأولية. ويعتمد البحث التاريخي أساساًعلى المصادر الأولية بإعتبارها أقرب للحدث المطلوب دراسته وأن لايمنع ذلك من الإستعانة بالمصادر الثانوية إذا ماتعذر الحصول على مصادر أولية. **وتكمن أهمية المنهج التاريخي بالآتي:**

١- تساعد الدراسات على الكشف عن الأصول الحقيقية للنظريات والمباديء العلمية.

٢- تساعد في الكشف عن المشكلات التي واجهها الأنسان في الماضي وأساليبه في التغلب عليها.

٣- تساعد على تحديد العلاقة بين الظواهر أو المشكلة وبين البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أدت الى نشوئها .[١]

٤- يهدف هذا المنهج إلى فهم الحاضر على ضوء الأحداث التاريخية الموثقة ، لأن جميع الإتجاهات المعاصرة سياسية أو اقتصادية أو إجتماعية لايمكن أن تفهم بشكل واضح دون التعرف على أصولها وجذورها وأطلق على هذا المنهج بالمنهج الوثائقي لأن الباحث يعتمد في استعماله على الوثائق.

٥- لايقل هذا المنهج عن المناهج الأخرى بل قد يفوقها إذا ما توفر له شرطان: (توفر المصادر الأولية وتوفر المهارات الكافية عن البحث).

---

(١)- ينظر: طباجة،٢٠٠٧ ،ص:٣٤٠.

٦- يحتاج المنهج التاريخي مثله مثل باقي المناهج الى فرضيات لوضع اطار للبحث لتحديد مسار جمع وتحليل المعلومات فيه.

عناصر ومراحل المنهج التاريخي: يتألف المنهج التاريخي من عناصر ومراحل متشابكة ومتداخلة ومترابطة ومتكاملة، في تكوين بناء المنهج التاريخي ومضمونه، وهي: .

أولاً: تحديد المشكلة العلمية التاريخية: أي تحديد المشكلة أو الفكرة العلمية التاريخية التي تقوم حولها التساؤلات والاستفسارات التاريخية، الأمر الذي يؤدي إلى تحريك عملية البحث التاريخي، لاستخراج فرضيات علمية تكّون الإجابة الصحيحة والثابتة لهذه التساؤلات . وتعد عملية تحديد المشكلة تحديداً واضحاً ودقيقاً، من أول وسائل نجاح البحث التاريخي، في الوصول إلى الحقيقة التاريخية. لذا يشترط في عملية تحديد المشكلة الشروط التالية:

ا- يجب أن تكون المشكلة معبرة عن العلاقة بين متحولين أو أكثر.

ب- يجب أن تصاغ المشكلة صياغة جيدة وواضحة وكاملة جامعة مانعة.

ج - يجب أن تصاغ بطريقة جيدة ملائمة للبحث العلمي التجريبي والخبري.

ثانياً: جمع وحصر الوثائق التاريخية: بعد عملية تحديد المشكلة، تأتي مرحلة جمع كافة الحقائق والوقائع المتعلقة بالمشكلة، وذلك عن طريق حصر وجمع كافة المصادر والوثائق والآثار والتسجيلات المتصلة بعناصر المشكلة، ودراسة وتحليل هذه الوثائق بطريقة علمية للتأكد من صحتها وسلامة مضمونه ونظراً لأهمية وحيوية هذه المرحلة أطلق البعض على المنهج التاريخي اسم " منهج الوثائق"، فالوثائق التاريخية هي جوهر المنهج التاريخي. والوثيقة في اللغة الأداة والبينة المكتوبة الصحيحة والقاطعة في الإثبات . وهي مأخوذة من وثق يثق ثقة أي ائتمنه، الشيء الوثيق الشيء المحكم. أما في الاصطلاح فهي: " جميع الآثار التي خلفتها أفكار البشر القدماء والوثائق أوسع من النص المكتوب، حيث تشمل كافة الوثائق والمصادر والأدلة والشواهد التاريخية، أصيلة وأولية، أو ثانوية وتكميلية، مكتوبة أو غير مكتوبة، رسمية أو غير رسمية، مادية أو غير مادية، والتي تتضمن تسجيلا لحوادث ووقائع تاريخية، أو لبعض أجزائها وعناصرها،

يعتمد عليها في البحث والتجريب للوصول إلى الحقيقة التاريخية المتعلقة بالمشكلة محل الدراسة والبحث.

ثالثاً: تقييم مصادر المعلومات. النقد الداخلي للوثائق التاريخية: وتتم عن طريق تحليل وتفسير النص التاريخي والمادة التاريخية، وهو مايعرف بالنقد الداخلي الإيجابي، وبواسطة إثبات مدى أمانة وصدق الكاتب ودقة معلوماته، وهو مايعرف بالنقد الداخلي السلبي. ويمكن القيام بعملية النقد الداخلي بواسطة طرح الأسئلة التالية:ـ هل المؤلف صاحب الوثيقة حجة في الميدان؟ هل يملك المؤلف المهارات والقدرات والمعارف اللازمة، لتمكينه من ملاحظة الحوادث التاريخية وتسجيلها؟ هل حالة المؤلف الصحية وسلامة حواسه وقدراته العقلية، تمكنه من الملاحظة العلمية الدقيقة والكاملة للحوادث التاريخية وتسجيلها بصورة سليمة؟ هل ماكتبه المؤلف كان بناء على ملاحظته المباشرة، أم نقلا عن شهادات آخرين، أو اقتباساً من مصادر أخرى؟ هل اتجاهات وشخصية المؤلف تؤثر في موضوعية التأليف، في ملاحظته وتقريره للحوادث التاريخية؟ وما إلى ذلك من الأسئلة التي يمكن أن تضبط الأمر.[١] وقد وضع **(Van Dalen)** بعض **القواعد والمبادئ** التي تساعد على عملية النقد وتحليل الوثائق التاريخية منها:

١- لا تقرأ في الوثائق التاريخية القديمة مفاهيم وأفكار أزمنة لاحقة ومتأخرة.

٢- لا تتسرع في الحكم على المؤلف بأنه يجهل أحداثاً معينة، لأنه لم يذكرها، ولا يعتبرعدم ذكر الأحداث في الوثائق دليل على عدم وقوعها.

٣- لا تبالغ في تقدير قيمة المصدر التاريخي، بل أعطيه قيمته العلمية الحقيقة.

٤- لا تكتف بمصدر واحد فقط ولو كان قاطع الدلالة والصدق، بل حاول كلما أمكن ذلك تأييده بمصادر أخرى.

٥-إن الأخطاء المتماثلة في مصدرين أو أكثر، تدل على نقلهاعلى بعضها البعض، أو نقلها من مصدر واحد مشترك.

---

(١)- ينظر: د.حاتم الضامن، ٢٠٠٩ ،ص:١٦٣ .

٦- الوقائع التي يتفق عليها الشهود والأكثر كفاية وحجة، تعتبر مقبولة

٧- يجب تأييد وتدعيم الشهادات والأدلة الرسمية الشفوية والكتابية، بالشهادات والأدلة غير الرسمية كلما أمكن ذلك.

٨- اعترف بنسبية الوثيقة التاريخية، فقد تكون دليلاً قوياً وكافياً في نقطة معينة، ولا تعتبر كذلك في نقطة أو نقاط أخرى[١].

رابعاً: فرض الفروض. أي مرحلة صياغة الفرضيات والقوانين المفسرة للحقيقة التاريخية، فبعد القيام بعمليتي الجمع والنقد، يكون الباحث قد تحصل على المعلومات والحقائق التاريخية اليقينية، المبعثرة والمتفرقة. فتأتي عملية التركيب والتفسير التاريخي، وعملية استعادة الوقائع والأحداث التاريخية **Reconstruction** أو التركيب والتفسير التاريخي للوقائع، هي تنظيم الحقائق التاريخية الجزئية المتناثرة والمتفرقة، وبنائها في صورة أو فكرة متكاملة وجيدة من ماضي الإنسانية. وتتضمن عملية التركيب والتفسير المراحل التالية:

١-تكوين صورة فكرية واضحة لكل حقيقة من الحقائق المتحصل عليها، وللموضوع ككل الذي تدور حوله الحقائق التاريخية المجمعة.

٢ -تنظيم المعلومات والحقائق الجزئية والمتفرقة، وتصنيفها وترتيبها على أساس معايير ومقاييس منطقية، بحيث تتجمع المعلومات المتشابهة والمتجانسة في مجموعات وفئات مختلفة

٣ -ملء الثغرات التي تظهر بعد عملية التوصيف والتصنيف والترتيب للمعلومات، في إطار وهيكل مرتب منظم. وتتم عملية ملء الفراغات هذه عن طريق المحاكمة، التي قد تكون محاكمة تركيبية سلبية، عن طريق إسقاط الحادث الناقص في الوثائق التاريخية على أساس أن السكوت حجة، وقد تكون المحاكمة ايجابية، بواسطة استنتاج

-(١) فان دالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ص ٤ .

حقيقة أوحقائق تاريخية لم تشر إليها الوثائق، من حقيقة تاريخية أثبتتها الوثائق والأدلة التاريخية باستعمال منهج الاستدلال.

٤-ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببية قائمة بينها، أي عملية التسبيب والتعليل التاريخي، وهي عملية البحث عن الأسباب التاريخية والتعليلات المختلفة. فعملية التركيب والبناء لاتتحقق بمجرد جمع المعلومات والحقائق من الوثائق، بل هي عملية البحث والكشف والتفسير والتعليل عن أسباب الحوادث، وعن علاقات الحتمية والسببية التاريخية للوقائع والحوادث التاريخية. وتنتهي عملية التركيب والتفسير التاريخي، باستخراج وبناء النظريات والقوانين العلمية والثابتة في الكشف عن الحقائق العلمية. تطبيق المنهج التاريخي في ميدان الدراسات القانونية: يضطلع المنهج التاريخي بدور مهم وأساسي في ميدان الدراسات والبحوث العلمية القانونية والإدارية، التي تتمحور حول الوقائع والأحداث والظواهر القانونية، المتحركة والمتطورة والمتغيرة، باعتبارها وقائع وأحداث وظواهر إنسانية في الأصل. فيقدم المنهج التاريخي الطريقة العلمية الصحيحة، للكشف عن الحقائق العلمية التاريخية للنظم والأصول والمدارس والنظريات والأفكار القانونية والإدارية والتنظيمية. إن المنهج التاريخي هو الذي يقود إلى معرفة الأصول والنظم والفلسفات والأسس التي يستمد منها النظم والقواعد والمبادئ والأفكار القانونية والتنظيمية الحاضرة، وذلك عن طريق حصر وجمع كافة الوثائق التاريخية، وتحليلها ونقدها، وتركيبها وتفسيرها، لمعرفة وفهم حاضر فلسفات ونظم وقواعد ومبادئ الأفكار القانونية السائدة، والسارية المفعول، والقيام بالبحوث والدراسات العلمية المقارنة، لفهم واقع النظم القانونية والإدارية المعاصرة فهماً سليماً حقيقياً أولاً، ولتطويرها بما يجعلها أكثر ملائمة وتفاعلا وانسجاماً مع واقع البيئة والحياة المعاصرة ثانيا. فبواسطة المنهج التاريخي أمكن ويمكن معرفة الحقائق العلمية والتاريخية، عن أصل وأساس وغاية القانون، في كافة مراحل وعصور ماضي التاريخ الإنساني في الغابر بطريقة علمية صحيحة. كما أمكن التعرف على الأحكام

والنظريات القانونية القديمة والماضية. وبعد العرض السريع للمنهجية التاريخية **نذكر الأخطاء العامة التي يقع فيها الباحثون في البحث التاريخي:**

١- اختيار مشكلة أو ظاهرة لا تتوافر عنها مصادر أو معلومات كافية.

٢- الاستعمال المفرط لمصادر المعلومات الثانوية في البحث التي لا تعالج الأحداث المعاصرة

٣- محاولة إجراء البحث دون توصيف وتحديد مفصل للمشكلة.

٤- الفشل في نقد وتقييم المعلومات التاريخية.

٥- التحيز الشخصي في البحث للتأثير على طريقة إجراء البحث.

٦- عدم القدرة على وصف الحقائق التي يتم التوصل اليها بدقة مما يؤدي الى الخروج بتعميمات خارجة عن موضوع البحث [١].

المبحث الثاني: التحديات والصعوبات التي تواجه البحوث الجامعية وآلية التغلب عليها.

تعاني الجامعات العلمية من مشكلة البحث العلمي عند طلبة الدراسات العليا لكثرة أعداد الطلبة الدارسين وأغلبهم للحصول على لقب علمي بعد أن عجز أن يحصل على وظيفة عمل بعد تخرجه فصار يبحث ويسأل كيف يحقق الأماني وقد نال درجات عالية تؤهله لأكمال دراساته وعلم أن رواتب الجامعة مغرية جداً والشهادة لها الاحترام والتقدير في الوسط الاجتماعي، فضلاً عن رغبته وتشجيع ودعم أهله والتسهيلات التامة من تعليمات الوزارة كما أن للعلاقات الخاصة والمجاملات ودور الاحزاب التي لها حصة الأسد في قبول الطلبة المرشحين وهذا ما صار معروفاً من خلال النتائج فنرى أن طالباً معدله أقل من أقرانه تم قبوله ونجاحه مميزاً كونه له معارف وعلاقات وواسطة حسب العرف الاجتماعي . وتعد مشكلة قبول الطلبة في قوائم الترشيح مؤلمة في الدراسات الإنسانية إذ إن كثيراً من الطلبة دون المستوى المطلوب لإكمال الدراسة في الجانبي

(١)- ملحم، ٢٠١٠،ص:٣٦٧.

المعرفي والثقافي تم قبولهم وتعثرهم خلال فصول الدراسة حيث التحايل والغيابات وعدم متابعة الدروس في المواد التاريخية إذ يجهل الكثير من المعلومات التاريخية ويبدو وكأنه ليس خريجاً من قسم التاريخ وقد نسى المعلومات بالكامل فضلاً عن أسماء المصادر والتواريخ والأحداث وأسماء الخلفاء وسنوات الحكم، حالات مأساوية تواجه الأستاذ الجامعي خلال فصول الدروس يلفت الانتباه، والبحوث التي يقدمها الطالب للمواد الفصلية باسمه في العنوان والمادة والمنهجية وأغلبها جاهزة يحصل عليها الطالب من الأسواق والشبكة المعلوماتية أو من الطلبة السابقين بالدوريات وأحياناً من الأساتذة المعارف للطالب من كليات أخرى وبشتى الطرق والوسائل، كما أن تأخير تقديم الطالب للبحث في الوقت الضيق لا يسمح للأساتذة الاطلاع لكثرة مشاغلهم بإعداد الأسئلة أو السعي أو ظروف أخرى تواجه استاذ المادة في عدم محاسبة الطالب أو إعادة البحث بالشكل المناسب مع الأعذار الذكية التي يقدمها الطالب من مشاغله أو الظرف الأمني وصحته أو كثرة تكاليف الأساتذة لنشاط اليومي في مادة معينة . كما ويلاحظ تفاوت حرص الأساتذة في الدراسات التاريخية، فريقاً منهم شديداً جداً ومرعباً ومخيفاً بتعامله مع الطلبة ومعروفاً عنه بالرسوب مما يولد خوف وصدمة للطالب فينصرف الطالب في تكريس وقته كله لمواجهة خطر الاستاذ الفلاني مما يؤدي إلى استنزاف كل وقت الدراسة له وتجهيز نفسه لدراسة في القراءة والمتابعة وتحضير مادة الدرس في حصته، مما يؤدي إلى الخلل في متابعة الدروس الأخرى وكثيراً ما ينحرج من ذلك الدرس الصعب تعبان وزعلان وشارد الذهن لا يستفاد من الدرس التالي والحصة الثانية إذ يلاحظ الاستاذ بعدم متابعة الطالب للدراسة وإهمالهم، مما يخلف تذمر وإرباك من عدم التفات ذلك الاستاذ الذي يسعي إلى جعل مادته تتفوق على كل المواد أو أن سيرته في التدريس معروفة بأنه شديد أكثر من أساتذة القسم، علماً أن هناك أستاذ يدفع ملازم جاهزة لا تتعدى أكثر من وريقات لا تنفع لأنه همه نيل أجور المحاضرات الدراسات العليا ومكشوف عند الطلبة ولا يحسبون حسابه ويعم جهله وانعدام حرصه على المستوى العلمي للأساتذة الذين يشعرون بالمسؤولية مستقيلاً لأن الطالب سيكون استاذاً بالقسم ويكشف ويقيم اساتذته بخبرتهم

وذوقهم وحرصهم . للأسف هناك نخبة من الأساتذة بالتاريخ يشتغل الطلبة في توزيع عناوين البحوث التاريخية حسب حاجته في تأليف كتاب أو بحث لمؤتمر فيطلب من الطلبة البحث عن المصادر و المراجع في المكتبات والأسواق التجارية لمساعدته كي يؤلف في موضوع ما، مستخدماً التخويف والتأنيب للطالب، وهؤلاء من الذين عاشوا على أكتاف الأخرين وليس لديهم خبرة بالتعليم وصاروا بالقدرة والحيلة وتراهم إعلاميون لامؤرخون أو أنهم عالة على التاريخ والطلبة. مأساة تاريخية نجدها في الدراسات العليا حيث السرقات من الرسائل والأطاريح أو من المراجع أو من الأقراص المدمجة التي يتفنن منهم في جعلها قابلة للنقل (**Word**) كي يقتبس منها بالكامل أو يزور الكلام من المصادر والمراجع وينقل بالكامل من تعب الطلبة ولا يراجع المصادر الأولية ولم يشاهدها ويتعرف على محتواها، لدرجة أن عدداً من الأساتذة قد فقد الثقة بالطالب في الدراسات العليا إذ يطلب منه جلب الكتب والمصدر المستنسخ له كي يثبت أنه أطلع . ويحاول عدداً من طلبة الدراسات العليا التعرف على كل الطرق والوسائل لتحقيق غايته بطرق غير مشروعة أسوة بفريق يلتقي بهم لتعريفه كيفية إرضاء الأساتذة في الدراسات العليا، فنرى أن نيل الشهادة سهل وبسيط جداً وسط الغش والاحتيال والطرق الملتوية، وفضلاً عن غياب دور رئيس القسم ومقرره في متابعة المحاضرات وغياب الأساتذة عن الحضور بالأعذار منها المرض والطرق والسيطرات والمطر وغيرها بعد أن أيقن أجور المحاضرة تسجل أو قليلة لا تسوى شيء عنده بالنسبة للراتب. مشاكل الدراسات العليا في مادة التاريخ كثيرة وعديدة ومتنوعة وخطيرة لأنها تشكل هدر للمال والوقت وتخلق جيل لا يستحق أن يصل للتدريس في شخصيته وقيافته وثقافته وخبرته وأخلاقه وشهادته التي جاءت عن طريق الغش والحيلة والعلاقات والعزائم والهدايا بعد أن كان الرعيل الأول من الأساتذة بالمستوى العلمي الممتاز ذات الخبرة والخلق والثقافة والخبرة والأجادة في المواصلة فلهم المقالات وهم على مقاعد الدراسة بذوقه وحرصه وأمانته وأمانيه وله قلم رائع وإجادة في المنهجية والتعبير. ومن المشاكل أيضا اضافة لما ذكر:

أولا:(مـواد الفصـل فـي التـاريخ الإسـلامي): فنرى أن المواد التي تدرس في التاريخ الأسلامي بالدراسات العليا كثيرة ما تتم بالتوافق في اللجنة العلمية بالقسم وأحياناً تحصر بين الأساتذة الذين يهيمون على التدريس احتراماً وتقديراً نظراً لكثرتهم في كلية الآداب، والتربية إذ يؤثرون على رئاسة القسم أو كانوا أساتذة لذوي لقب أستاذ مساعد ويعدون أنفسهم شيوخ القسم إذ ينالون حصة الأسد في الفصل الأول والثاني ويختارون المواد الخاصة بهم التي استهلكت تماماً في الدراسات ولا يفسحون المجال لغيرهم ويعدونهم لا خبرة لهم وهم العلماء العظماء وبذلك تكون مواد الدراسات العليا لذوي الطبقة الحاكمة غير مبالين بحق الآخر، هدفهم الحصول على الأجور العالية التي تصل أحياناً بقدر الراتب أو أكثر فضلاً عن إشرافهم على أكبر عدد من الرسائل والأطاريح دون مراعاة المساواة ومنح الفرصة لغيرهم ومنهم من يستهين بشهادة الآخر وخبرته وعدم فائدة مادته بشتى الطرق لمنع اللجنة العلمية وإسكات أصوات القسم، مما يحدث فجوة في العلاقات الشخصية في داخل القسم لسيطرة نخبة من الأساتذة من كبار العمر واللقب العلمي والتأثير على العمادة والجامعة دون أن يكون لها الأشراف والمتابعة في التوزيع العادل والتعرف على أسماء المواد التي تدرس ومتابعة ما يدرس في الكليات المناظرة لها في قسم التاريخ، دون الأهتمام بالجديد والنافع والمفيد في تطوير قابليات الطالب وعزله عن المناهج بالكليات الأنسانية يجب الاشراف والتدقيق على الدراسات العليا التاريخية، لذا نرى أن الطالب يحب الاسلامي ولكنه يخاف من نخبة من الأساتذة لقسوتهم وتخويف الطلبة والرسوب عندهم، لذا نرى يفرون مجبرين الى الحديث والاوربي هرباً من عدد من الاساتذة المتجبرين الذين يعدون أنفسهم ينفعون الطالب الذي يسعى الى السهل والمضمون النجاح . ونرى مجموعة من الأساتذة خلال التقويم السنوي في حاجة القسم للدراسات العليا لا يرغبون بفتح القبول في الماستر والدكتوراه أو يقدمون حصص قليلة جداً والمتقدمون كثر لعدم وجود تعيينات بوزارة التربية مما يدفع الطلبة بالاستفادة من ضمان التعيين بعد الدراسات العليا، وحال ما يقدم القسم طلب القبول نرى هؤلاء يتنافسون في أخذ حصص للتدريس ويتزاحمون ويتصارعون بشكل القتال بعد ان كانوا يرفضون

منح الفرص للطلبة بالدراسات العليا مما يلفت النظر أن قسم العلوم التربوية والنفسية يتزاحم مع قسم التاريخ في حصص العليا الاسلامي والاوربي ويشكل عباً ثقيلاً لا فائدة منه أبداً فضلا عن اللغة الانكليزية. منهج البحث هو الآخر مواد غير نافعة تماماً ولا نرى طالباً استفاد من اللغة العربية والانكليزية في ان يكتب موجز الرسالة والاطروحة ثلاثة أوراق بل يذهب بها الى مكاتب الترجمة، كما أن مادة منهجية البحث مرضاً ضاراً لم نرى صداها في الدراسات الأولية والذي يدرسها مجرد للحصول على أجور، لأنه لم يقدم لها شيئاً. نرى من الضرورة أن يتم أعداد مواد دراسية متفق عليها شاملة نافعة جديدة وموجزة بالفصول والمباحث والمصادر والمراجع بعيداً عن المزاجيات والأذواق والمصالح ويطلع عليها ذوي الخبرة في الجامعات العراقية ولا ضيم أن نرى ما يدرس بالجامعات العربية الراقية للتوصل إلى برامج ثابتة لمدة والتعرف على الفوائد من خلال أستبيان عام والقيام بالتبديل كي نحصل على نتائج نافعة بعيداً عن المصالح الشخصية والمنافع المادية وعدم الأنجراف وراء نوايا مشبوهة. لأننا نتحمل مسؤولية جيل يتحمل ثقافة نافعة تخدم البلد وتسعى إلى بث روح التسامح والتماسك والأنسجام والأحترام وتمجيد العظماء وتعرض الحياة الأجتماعية في عطر الرسالة والخلافة لأن هدف التاريخ هو أحياء الماضي العريق والأستفادة من القيم والتقاليد وأرساء قواعد العدالة والتعاون والحب والأحترام والتقدير لبناة التاريخ. لو راجعنا المواد الدراسية للدراسات العليا وعمل كراس عن ما تم في أقسام التاريخ من مفردات في مادة الأسلامية والحديث والأوربي والمعاصر والقديم لكنا قد أطلعنا انفسنا عن منفعة المادة للطالب وأدخال مواد تلائم المراحل التي يعاني منها المجتمع العراقي مثلاً التسامح بين الأديان، التطور والأبداع العلمي، قانون العشائر العراقية، العادات والتقاليد الأجتماعية والمصاهرات بين أهل المذاهب، الأخلاق والمثل العليا وغيرها .

ثانياً: اختيار عنوان الرسالة والاطروحة: عملية اختيار العنوان تشكل عباً ثقيلاً على الطلبة لضيق معرفتهم وجهلهم بما هو مدروس ونافع وتوفر المصادر، لأن من شروط الدراسات العليا اختيار عنواناً غير مبحوثاً مناسباً نافعاً عليه المصادر الأولية أو الوثائق

. تتنوع المواضيع التاريخية في جوانب الفكرية والعمرانية والفنون والموارد والمنهجية أو تحقيق الخطوطات التاريخية ذات الأهمية والنافعة ولها نسخ متوفرة في الخزائن العامة، أختيار موضوع الدراسة فن وذوق وعلم يحتاج الى اطلاع وخبرة ومتابعة للتعرف على مدى صلاحية الدراسة ويحذر الخبراء من إنه مبحوثاً ويصبح عبأ على الطالب بعد أن أضاع وقت في جمع المادة من المصادر والمراجع واذا به قد درس بشكل وافي، فالبعض من المشرفين يحاول اقناع القسم بالأعذار أن الطالب جاء بوثائق جديدة أو يحتاج الى دراسة جديدة أو يتعهد للقسم بأن له اسلوب كي لايضيع أجور الاشراف ويفقد الطالب الذي يعيش بأزمة لأن استاذه ورطه بموضوع بعد أن هدر من الوقت المخصص لإكمال عمله . يتعرض الطالب الى أزمة صعبة وخطيرة مؤلمة إذ لم يجد عنواناً مناسباً بعد أن يقدم الى اللجنة العلمية أسماء عناوين ومواضيع والخطة بعد دراسة مستفيضة أذ يجد العقبات والعراقيل بين نخبة من الأساتذة ذوي الاختصاص لعرقلة تمرير العنوان حسب العلاقات الشخصية على حساب الطالب الذي يتحمل المشاكل والمنافسة بين أعضاء اللجنة التي تعترض على الموضوع بعد أن راجع الطالب أقسام التاريخ بالكليات الإنسانية وأشادوا بالموضوع علمياً كونه جديد مجيد في مجاله، هذا المعضلة نجدها في الكثير من الأقسام في المزاد العلني لقسم التاريخ وأحياناً في جلسة القسم نرى أن رئيس القسم يكون القاضي في موافقته على الرغم انه ليس باختصاصه العلمي، وتحدث مشادات كلامية بين الأساتذة بحضور طلبة الدراسات العليا في متابعة قبول خطة البحث من أجل الإشراف المادي وليس العلمي لو كان بدون أجور لإعتذار عدداً كبيراً من الاساتذة بذرائع صحية أو الوقت والظروف الشخصية، وبعد قبوله للاشراف لا يقدم للطالب شيء بعد أن ورطه بموضوع جاف وغامض وصعب وغير محبب ونادر للمصادر ويرفض المشرف تقديم المساعدة أو جلب الكتب للطالب الذي لازال يجهل تماماً ولا يعطيه الوقت الكافي لأرشاده في حل مشاكل البحث بذرائع شتى، وبالتالي نرى الطالب يلجأ ألى المكاتب أو الأقراص المدمجة التي تحتوي على الرسائل والأطاريح لنسخ أوراق كاملة لتغطية بحثه لضيق الوقت أو كونه يعمل أو يعيل عائلة أو مريضاً والمشاكل متعددة متنوعة وأذا

بالبحث يشكو من الأمانة والعلمية والمنهجية واللغوية بعد أن استنفذت التمديد كاملاً لتقديم ما انجزه للرسالة والاطروحة، ويعاني الكثير من الطلبة من عدم تعاون المشرف الذي ليس له خبرة بالرغم من أنه يحمل اللقب العلمي شكلاً وغروراً، بعد أن ضاعت القيم والتقاليد العلمية وهناك نخبة من الأساتذة القلة المشهودين بالعلمية والنزاهة والتعاون في إعداد الأبحاث المنتخبة بالعنوان وألمادة والتي تصلح للنشر. مما يزيد من المشاكل التي تواجه البحث العلمي هو أرسال الرسالة والاطروحة الى المقوم اللغوي والعلمي الذي ليس لهما بصمات إلاَّ ما ندر ومع وجود ملاحظات فهم لا يمكن أن يطلع عليها طالب البحث ليقوم بإجراء اللازم بل تعطي ألى رئيس لجنة المناقشة تحت "سري وشخصي" إذا ما فائدة أرسالها لغوياً وعلمياً لإستاذه لهم علاقة طيبة مع رئيس القسم بعملية تبادل أعطنى وأعطيك أو (سلّم بلّم) بالمفهوم الدارج، مما زاد الطين بلة وعقد الأمور وهدر التعليم في كل جانب من الدراسات العليا حتى صار أهالي الطلبة يؤمنون بأنه كل شيء يمشي بالمال والهدايا في نجاح أولادهم ونيلهم الشهادة العليا المنشودة في ظل حفلة تفوق حفلات العرس من أبهة في تقديم كل ما هو مغري للجنة المناقشة. وهذه الحالات التي لا نجدها في العالم المتحضر وأصبحت عرف وتقليد وقانون ثابت لا بد منه. نأمل أعادة النظر في ما يسيء إلى سمعة الدراسات العليا بالوسائل والطرق العلمية اللائقة التي كانت شائعة في الجامعات العراقية قبل عقود من الزمن إذ يفتخر الأستاذ بموضوع رسالته أو أطروحته ومشرفه واللجنة العلمية المناقشة وما حصل عليه من تقدير وقامت الجامعة بطبع رسالته أو أطروحته أمثال الرعيل الأول من أساتذة التاريخ الأسلامي الخالدون، فهم مشاعل تنير درب التاريخ وأنجبوا أساتذة يحملون الفكر النير والثقافة الأصلية والأبداع في المؤلفات وقلوبهم طيبة التاريخ يعتبر بالأمانة العلمية والبحث الأصيل والعنوان اللائق المبدع في فصوله ومباحثه . ساهمت الوزارة في دعم البحث العلمي وأرسلت البعثات ورصدت المبالغ الطائلة والجهد العلمي والوقت الكافي ووجهات التعليمات من اللجان الخاصة بالوزارة ووضعت الضوابط اللازمة لحماية ملف البحث العلمي نظراً لأهميته في السمعة العلمية للبلد، ومنحت الصلاحيات اللازمة للجامعات

وللعمادات والأقسام، ولكن نحن في " أزمات أخلاق " و " هدر للعقول النيرة في ظل الظرف الأمني " و " فقدان الثقة بالكادر العلمي والأعتماد على عقول متخلفة" فضلاً عن اختيار عمداء ورؤساء أقسام حسب صفقات الأحزاب الحاكمة التي لا تحمل عقلية العصر الذهبي، ووجود عناصر لا تحب الخير والعلم ولا رصيد علمي لهم ولا خبرة في التعليم العالي .

ثالثا: أن لجنة ضمان الجودة لا تلعب الدور المنشود في محاسبة الأستاذ لأن صلاحيتها محدودة مجرد ما يصلها من أوراق دون المتابعة للبحث العلمي، والعمادة في زاويا للتواقيع دون الأطلاع وكثيراً ما تقف حائلاً وسداً منيعاً للاستاذ المتميز علمياً المشارك بالندوات والمؤتمرات المحلية والدولية ولا تمنحه الموافقة بحجة الغياب عن الدوام ولا تفكر أن هدف الأستاذ الناجح هو المشارك المتواصل الذي يرفع أسم الكلية والجامعة، كما أن رئيس القسم هو الآخر يقف حائلاً بدافع الحسد والغيرة في عدم منح الموافقة للمشاركة حسب عقليته وثقافته مما يخلق أزمة بين أساتذة القسم ومساهماتهم، كما حرقنا من التعضيد العلمي الذي يكلف الأستاذ جهد ووقت وأجور الطبع والمراسلة والأبتعاد عن اهله وخطر السفر والظرف الأمني حتى حرمت الاستاذ من كتاب شكر لا يكلف سوى ورق وحبر وتوقيع، فكثيراً ما نحضر الندوات والمؤتمرات دون علم القسم والكلية بحجة المرض أو شغل أو يوم الفراغ (أوف) كي لا يخلق فجوة مع القسم من أجل المشاركة في قراءة البحث بعد قبوله من لجنة المؤتمر هذه مشكلة تشكل أحباط لجهد الاستاذ بعيداً عن هدف التعليم العالي الذي يسعى جاهداً لتطوير البحوث العلمية لأنها تشكل قاعدة علمية ورصيد ثقافي للاستاذ ذو القسم والكلية والجامعة إذ تفخر المؤتمرات بأعداد اساتذة كل جامعة في المشاركة بالبحوث وهي مجال فخر والنجاح . يساهم البحث العلمي في تطوير قابليات الاستاذ في أطلاعه ومتابعة المصادر والتعرف على المشاركات والتبادل والترفيه في لقاء زملائه سنوياً في المهرجانات الثقافية ويحصل على هدية كتاب مطبوع من زميله في أختصاصه وله تأثير على حثه على التأليف والتعرف على دور النشر والتسهيلات وأحياناً يشارك مع زميله بالتأليف أو الاطلاع على المؤتمرات والندوات أو

يحصل على نسخة مطبوعة من بحثه للعام الماضي وكثيراً ما تتم علاقات قوية بين الأساتذة في الندوات والمؤتمرات ولها فوائد ومنافع ثقافية وأجتماعية وأحياناً يتم وضع الزوار من الأساتذة في لجان المناقشات للرسائل والأطاريح بعد الحصول على موافقتهم فالضروريات نافعة للبحث العلمي في زيادة المعلومات والخبرات وحل المشاكل التي تواجه التعليم العالي، إذ يحرص المشارك بالبحث العلمي أحترام الوقت والأنتفاع إلى ما يتم في جلسات المؤتمر العلمي وكثيراً ما يحكم عليه بالنجاح بأمتياز لما له من مردود ثقافي ومجالس تتم خلال الأستراحات خلال مدة المؤتمر إذ يتم التبادل المعلومات الثقافية والأطلاع على ما يجرى في الأقسام ويتعرف المشارك على القيم والتقاليد العلمية في التعرف على التطور والأبداع في الجامعة والكلية والقسم .ولابد من كافة الكليات القيام بالمؤتمرات والندوات السنوية والمحافظة على الشعارات والأهداف التي تسعى الى الارتقاء بالتعليم العالي والبحث العلمي المتنوع المبدع في مادته وأهدافه ومنهجيته العلمية وحتماً له آثار ايجابية على النتاج العلمي للاستاذ نأمل من الوزارة والجامعة الاهتمام بالمطابع لنشر المؤلفات الجامعية المميزة علمياً دون اللجوء الى دور النشر التجارية أو مكاتب الاستنساخ مثلما كانت كل جامعة لها دور نشر خاصة حماية للكتاب الجامعي والارتقاء به عالمياً وتشجيع ودعم الاستاذ في إنجاز المؤلفات العلمية، ضمن ضوابط أو نسبة مالية للدعم اسوةً بدور النشر العالمية والعربية التي تمنح مائة نسخة للناشر وللجامعة حقوق النشر، كما تزيد من المجلات الأنسانية والعلمية وتدعمها علمياً ومالياً لدعم البحث العلمي الذي أهم هدف تقوم به وزارة التعليم العالي، كما نرجو من الجامعة أن تراعي بدعم المؤتمرات والندوات وتقديم ما يمكن من أجور السفر ومصرف الجيب مثلما كان قبل ٢٠٠٣ م وكان العراق في حصار اقتصادي ومالي، ونحن في خيرات النفط . يجب أن تهتم الوزارة والجامعة والكلية في احترام اقتراحات الاساتذة ذوي الخبرة والاهتمام بخدمة البحث العلمي في الأستفادة من الملاحظات وتختار العناصر الكفوءة علمياً وخبرة وإطلاع ودعمهم في اللجان العلمية مثل الترقيات العلمية ومدير تحرير المجلة أو من الخبراء الذين يسعون الى التطوير والابداع وعدم أهمالهم ونسيان جهودهم وإجراء

المسابقات بين الأساتذة وأنجازاتهم العلمية في التأليف للكتب والمشاركات في المؤتمرات والندوات والمقالات في المجلات والمناقشات العلمية وتكريمهم .

رابعا: من المشاكل المنهجية التكرار في التعريف للمصادر واختلاف الرموز في الهوامش، وانعدام التحليل والاستنتاج والربط والرأي للباحث في مسألة معينة، بل نقل حرفي للنصوص دون بيان موقف خاص، كذلك عدم اعتماد مصادر جديدة ووثائق مخطوطة تسلط الضوء على شيء مهم أو جديد، وابتكارات في عمل ملخصات الجداول والاشكال دون النقل الحرفي، الاهتمام بالأمانة العلمية بثقة وعدم نقل نصوص دون اسنادها الى أصحابها الشرعيين، لأنه يشكل جريمة علمية يحاسب الطالب والمشرف العلمي .

خامساً: الواقع أن بعض مدرسي مادة منهج البحث من غير المختصين الذين لايقدرون قيمة المادة وكذلك الطالب يبغي النجاح بالمادة دون معرفة أهميتها بالدراسة، كما أن عدد من المشرفين على البحوث لا يبذلون جهداً بالمتابعة، كما أن المقوم العلمي يصدر أمر صلاحية البحث للمناقشة، ويأتي دور لجنة المناقشة التي تقدم الملاحظات عن المنهجية العلمية التي تشكل أهمية كبيرة .

الخاتمة والتوصيات:

على الباحثين ألا يقتصروا في تكوين الخلفية العلمية على المقررات الدراسية؛ لأن المقررات الدراسية مهما بلغت لا يمكن من خلالها أن تتكون لدى الطالب الملكة العلمية التي تجعله ملمّاً دارياً بالفهم الصحيح، فضلاً عن أن يكون دارساً متخصصاً، وحتى يكون الباحث باحثاً فعليه أن يديم الإطلاع بحسب ما يسمح به وقته ولا يقف عند مرحلة معينة، ويكون لديه اهتمام متواصل بالبحث في دائرة اختصاصه، وما يخدمها، وأن يكون هذا الاهتمام بالإطلاع الشخصي وبالمشاورة مع الأقران، وأن يكون كل هذا مشمولاً بالحسنى وبحسن الخلق وعدم التعالي أو إظهار حظ النفس؛ فالعلم بدون حسن الخلق يكون وبالاً على صاحبه. والبحث العلمي الجيد هو الذي يؤكد على المحافظة على الوقت. ولا بد أن أذكر في هذا المجال أن قيمة الوقت في حياة الباحث العلمي تساوي أن يكون أو لا يكون؛ فالوقت لا بد أن يُحسب في عمر الباحث بالدقائق. ولابد أن يكون مفهوم البحوث العملية هي التي تؤدي إلى ابتكار أفكار ورؤى جديدة و تكون مفيدة ومقبولة اجتماعياً عند التنفيذ .ولابد أن تقتضي توفر الأمانة العلمية ومتطلبات تيسير البحث العلمي، وهذا ما دأب عليه العلماء في كتاباتهم ،فالباحث الجيد هو الذي يكون صادق في طرحه و ينظم في بحثه خبراته ومعلوماته بطريقة خلاقة تمكنه من الوصول إلى جديد مفيد .وهذا من صفات المبدعين.ولا يتبادر إلى ذهن أحد أن المقصود بالروح الجامعية هو روح البحث العلمي، والتعمق في أخذ الأمور، وعدم التسرع في إصدار الأحكام حتى يتثبت الباحث من أن لديه من الدلائل ما يسند الحكم الذي وصل إليه.. إلى آخر هذه المعاني التي تخطر على البال حين تذكر الجامعة وتذكر الروح الجامعية..اليوم الأخطاء كثيرة في البحوث التي تكتب في الجامعات وعليه لابد من الاهتمام بتراث الأمة وأصالتها عند ما يكتب الباحث موضوع يتعلق في رفع الكفاءة وأداء

المؤسسة. كما ويعد البحث العلمي اكبر واهم انجاز يقدم للتعليم العالي والبحث العلمي الذي هو عنوان الوزارة .

- لابد من تطوير البحث العلمي في وضع ضوابط وتعليمات مهمة في إختيار الأساتذة الأكفاء في التدريس على الطلبة ممن يحملون الألقاب والفكر النير الهادف للتطوير .

- وضع مفردات علمية في دروس الفصل الأول والثاني للدراسات التاريخية بعد المتابعة والتواصل والتعرف في اقسام التاريخ بالكليات ويتم اختيارها لكل قسم حسب الموافقة في اللجنة العلمية في التاريخ القديم والعربي الأسلامي والحديث الاوربي والمعاصر .

- الموازنة في توزيع المهام بين الأساتذة والأستغناء عن الأساتذة الذين يشكلون عبأ على البحث العلمي وكثيراً ما جاءت عقوبات من الوزارة لعدد من الأساتذة ذوي المشاكل في قسم التاريخ الذين يهدفون الى زرع الفتنة .

- التبادل المعرفي بين أساتذة قسم التاريخ بالجامعات الأنسانية من خلال المشاركة بالندوات والمؤتمرات ونشر البحوث العلمية في المجلات والدوريات العلمية .

- اقتراح أسماء المواضيع المهمة المحتاجة للبحث العلمي في الماجستير والدكتوراه من اللجنة العلمية تمتاز بالأصالة والأبداع والتجديد والمحتاجة للبحث .

- نقترح توزيع الأشراف على الأساتذة بالتساوي وحسب الاتفاق باللجنة العلمية كي لايتخبط الطالب ويتفق مع الأستاذ بالسر لإغرائه الطالب او لسمعته العلمية او

سهولة الأشراف إذ يخلق تنافس على أجور الأشراف لذوي الأختصاص يأخذ الطالب عنوان الرسالة او الأطروحة .

- دعم العميد أو رئيس القسم للأساتذة المشاركين بالندوات والمؤتمرات دون وضع روح الأنانية والحسد والكراهية أو حسب العلاقات الشخصية مع العمادة والقسم .

- الأهتمام بطبع الكتب الرصينة علمياً ضمن مطابع الوزارة والجامعة لنشر الكتب الراقية التي تدعم البحث العلمي وتشجع الأستاذ وتسهل عليه أجور الطبع والجودة والموافقة على النشر .

- إختيار لجان المناقشة من مختلف الجامعات من ذوي الأختصاص والخبرة دون المصالح الشخصية والمجاملات، كما ترسل الى الخبير اللغوي والعلمي من أهل المعرفة والأهتمام بالبحث العلمي .

- نوصي بعدم مجاملة الطلبة على حساب الأمانة العلمية من المشرف والمقوم واللجنة والمحاسبة بدقة كي يوصل رسالة لجميع الطلبة بعدم التهاون في إعادة الدراسة والأخذ بملاحظات قبل التوقيع على نتيجة البحث، وكثيراً ما يتم التعاطف عند بعض الأساتذة بتعهد الطالب بالتصحيح، ولكن اغلب الاحوال لايتم ذلك لأن الطالب يفلت من التعهد، وأحياناً لايوصل نماذج الرسائل والأطاريح للمناقشين اقتصاداً بالمال وعدم احترام أعضاء اللجنة .

- لابد من وضع ضوابط علمية وعقوبات رادعة بعدم صلاحية البحوث التي لاتحترم المنهجية العلمية لأنها أساس ومعيار ضمان الجودة ومفخرة للطالب والمشرف والقسم والكلية وسوف تطبع وتصبح انموذجاً يفتخر بها التعليم العالي .

- نوصي بمعالجة مناهج البحث وأسنادها لذوي الخبرة لا لسد نصاب المدرس، ومحاسبة طالب التاريخ في عمل بحوث لكل مادة بإيجاز، وأدخال التقنية الحديثة بعرض أفلام ونماذج من البحوث الجيدة، وذكر أبرز ملاحظات البحث الاصيل، وتكريم الأوائل ومتابعة الطلبة في إستيعاب مادة المنهج علمياً لا مزاجياً، ومراقبة القسم في عمل حلقات بحثية والتشديد على إدخال الكادر المميز في تدريس المادة، وإلزام الطالب في معرفة إعداد البحث النافع في عنوانه ومحتوياته ومادته والمنفعة والفائدة القصوى وعدم هدر الوقت والمال كما يقول الحديث الشريف " ... علم لاينفع..." [١].

-(١) مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت- دار احياء التراث العربي، د، ت، ٢٠٨٨/٤، برقم ٢٧٢٢ من حديث زيد بن ارقم رضي الله عنه.

المصادر والمراجع

القران الكريم:

اولاً: المصادر الاولية المطبوعة

١- الأزهري: محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٢- البخاري: محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري):، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر،دار طوق النجاة ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣- الفراهيدي: الخليل بن أحمد، كتاب العين، دار ومكتبة الهلال، د،ت.

٤- ابن منظور: محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر – بيروت،ط٣ ،١٤١٤ هـ.

ثانياً: المراجع الثانوية

١- بدر، أحمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط١. وكالة المطبوعات، الكويت، "١٩٨٢".

٢- دويدري، رجاء وحيد، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر المعاصر –بيروت–دمشق، ط١ – جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ– أيلول سبتمبر ٢٠٠٠م.

٣- ديكنسون، جون. العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث، ترجمة: شعبة الترجمة باليونسكو، الكويت، "١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م".

٤- فان دالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة: محمد نبيل وسلمان الخضري، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة، ط١، ١٩٧٧م.

٥- ركابي، جودت. منهج البحث الأدبي في إعداد الرسائل الجامعية. دار ممتاز، دمشق "١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م".

٦- روزنتال، فرانز. مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي. دار الثقافة، بيروت "١٩٧٦".

٧- زبان عمر، محمد. البحث العلمي ومناهجه وتقنياته. دار الشرق، الرياض، "١٩٧٩".
٨- شلبي، أحمد. كيف تكتب بحثا أو رسالة، ط١٠. مكتبة النهضة العربية، القاهرة "١٩٨٧".
٩- صباغ، ليلى. دراسة في منهجية البحث العلمي، ط٨. جامعة دمشق "١٩٩٨".
١٠- الضامن: د. حاتم، مناهج البحث، بيروت – ٢٠٠٩.
١١- طباجة: د. عبدالله ،مناهج البحث، بيروت – ٢٠٠٧.
١٢-عاقل، فاخر، أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية، ط٢. دار العلم للملايين بيروت "١٩٨٢".
١٣-عبيدات، ذوقان وزملاؤه. البحث العلمي. دار الفكر، عمان "١٩٨٩".
١٤-العواملة نائل حافظ. أساليب البحث العلمي، الأسس النظرية والتطبيقات، ط١. "١٩٩٥".
١٥- النشار، علي سامي. مناهج البحث عند مفكري الإسلام. القاهرة "١٩٦٥".
١٦- محمد فودة، حلمي. كتابة الأبحاث. دار النشر، بيروت "١٩٧٥".
١٧-مصطفى القاضي، يوسف. مناهج البحوث وكتابتها. دار المريخ، الرياض "١٩٨٠".
١٨-ملحس، ثريا عبد الفتاح. منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين. دار الكتاب اللبناني، بيروت "١٩٦٠".
١٩-ملحم: د. احمد، البحث العلمي، بيروت – ٢٠١٠.